

الإسكان وحقوق الإنسان

دليل اللاجئين وطالبي اللجوء في أيرلندا
الشمالية



نشر في تشرين الثاني "نوفمبر" 2024

نبذة عن هذا الدليل

تم إعداد هذا الدليل بالتعاون مع اللاجئين وطالبات اللجوء من النساء في أيرلندا الشمالية لمساعدة الناس على معرفة حقوق الإنسان الخاصة بهم والمطالبة بها. حيث تم تحضيره من قبل جمعية النساء اللاجئين وطالبات اللجوء في أيرلندا الشمالية (Bomoko NI) والمعهد البريطاني لحقوق الإنسان BIHR.

من الممكن للاجئين وطالبي اللجوء في كثير من الأحيان التعامل مع المؤسسات الخدمية العامة المسؤولة عن الإسكان، والخدمات الصحية، والاجتماعية، والتعليم.

يركز هذا الدليل على السكن، مدركين أن المشاكل المتعلقة بالمكان الذي تعيش فيه يمكن أن تؤثر سلبيًا على النواحي الأخرى من حياتك. فعلى سبيل المثال، فإنه قد يتم نقل الأشخاص إلى أماكن إقامة جديدة مرات عديدة، دون سابق إنذار، وبدون إخبارهم عن سبب القيام بنقلهم أو تقديم أي عون لهم.

يشرح هذا الدليل كيف يمكن لحقوق الإنسان أن تكون أداة قوية في الحالات التي قد يكون للقرارات التي تتخذها المؤسسات الخدمية العامة تأثير على حياتك (وحياة أسرتك).

المحتويات

1 | الصفحة 2

قانون حقوق الإنسان الخاص بك

2 | الصفحة 3

حقك في الحياة الشخصية الخاصة والحياة العائلية، والبيت والمراسلة

3 | الصفحة 3

الحق بأن لا يتم التمييز ضدك

4 | الصفحة 4

حقوق الإنسان على الواقع - السيدة أ

5 | الصفحة 5

حقوق الإنسان على الواقع - السيدة م

6 | الصفحة 6

المطالبة بحقوق الإنسان الخاصة بك

قانون حقوق الإنسان الخاص بك

قانون حقوق الإنسان (HRA) هو قانون لحماية جميع الأشخاص في المملكة المتحدة، بما في ذلك مجتمع اللاجئين وطالبي اللجوء. وبناء على قانون حقوق الإنسان فإن المؤسسات العامة ملزمة قانوناً بأن تراعي حقوق الإنسان الخاصة بنا.

المؤسسات العامة هي مؤسسات تقدم الخدمات الحكومية. ويشمل ذلك المؤسسة العامة للإسكان في أيرلندا الشمالية.

كذلك فإنه يجب على الأنواع الأخرى من المؤسسات تلبية حقوق الإنسان الخاصة بك إذا كانت تقوم بتقديم الخدمات العامة. وهذا يعني أنه قد يترتب على مؤسسات الإسكان الالتزام بمراعاة حقوق الإنسان الخاصة بك والوفاء بها.

يضمن قانون حقوق الإنسان 16 حقاً مهماً. وقد أدرجنا في هذا الدليل حقين لهما صلة بمجتمع اللاجئين وطالبي اللجوء.



المادة 7
الحق في عدم المعاقبة على شيء لم يكن مخالفاً للقانون عندما قُمت به



المادة 6
الحق في محاكمة عادلة



المادة 5
الحق في الحرية



المادة 4
الحق في التحرر من الرق والعمل القسري



المادة 3
الحق في عدم التعرض للمعاملة اللاإنسانية والمهينة



المادة 2
الحق في الحياة



المادة 14
الحق بأن لا يتم التمييز ضدك



المادة 12
الحق في الزواج وتكوين أسرة



المادة 11
الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات



المادة 10
الحق في حرية التعبير



المادة 9
الحق في حرية التفكير والمعتقد والحكم على الأشياء



المادة 8
الحق في احترام الحياة الشخصية الخاصة والحياة الأسرية والمنزل والمراسلة



المادة 1، الفقرة 13
إلغاء عقوبة الإعدام



المادة 3، الفقرة 1
الحق في انتخابات حرة



المادة 2، الفقرة 1
الحق في التعليم



المادة 1، الفقرة 1
الحق في التمتع بممتلكاتك بسلام

يجب على المؤسسات العامة:

احترام حقوقك - ألا تسلبك حقوقك في المقام الأول

حماية حقوقك - أن تقوم باتخاذ خطوات استباقية للتأكد من عدم سلب حقوقك.

أن تعمل على حصولك على كامل حقوقك - أن تقوم بالتحقيق عندما يحدث خلل ما.

حقك في الحياة الشخصية الخاصة والحياة العائلية، والبيت والمراسلة

المادة 8 من قانون حقوق الإنسان

تحمي هذه المادة حقك في الخصوصية والسلامة الجسدية والعقلية والعلاقات والمجتمع وتمتعك بمنزلك الحالي وقدرتك على اتخاذ القرارات التي تخص أمورك الحياتية الخاصة.

هذا حق غير مطلق، مما يعني أنه في بعض الأحيان فإن المؤسسات العامة قد تقوم باتخاذ قرارات تؤثر على هذا الحق. حيث يمكنها القيام بذلك، فقط، إذا كان قرارهم:

- **قانونياً:** هناك قانون يسمح للمؤسسات العامة باتخاذ ذلك القرار
- **مشروعاً:** أي أنه لسبب وجيه، مثل حمايتك أو حماية الآخرين من الأذى.
- **معقولاً:** تم النظر في خيارات أخرى وهذا هو الخيار الأقل إنقاصاً لحقوقك



الحق بأن لا يتم التمييز ضدك

المادة 14 من قانون حقوق الإنسان

تتعلق هذه المادة بالحق في ضمان أن يتمتع الجميع بحقوق الإنسان الخاصة بهم على قدم المساواة. تجب إثارة هذا الحق مع أحد حقوق الإنسان الأخرى الخاصة بك، مثل الحق في الحياة الأسرية.

يمكن أن يتم التمييز ضدك لأي سبب من الأسباب، مثل كونك امرأة وطالبة للجوء. قد يكون التمييز بأن يتم القيام بمعاملتك بشكل أسوأ من الآخرين بسبب شيء ما يتعلق بك، أو ألا يتم القيام بمعاملتك بشكل مختلف عندما تكونين في وضع أو ظرف مختلف تماماً عن الآخرين.

يعمل هذا الحق بالتنسيق مع قوانين المساواة الأخرى التي تعمل على حظر التمييز في أيرلندا الشمالية.



حقوق الإنسان على الواقع



بعد أن تم منحها اللجوء، وُضعت السيدة أ في سكن مؤقت مع زوجها وأطفالها الثلاثة.

كان أطفال السيدة أ يذهبون إلى المدرسة في بلفاست، وكان الفندق الذي يقيمون به على بعد أميال وبدون وجود قطار مباشر إليه، مما يعني أنهم غالبًا ما كانوا يتغيّبون عن المدرسة. حدثت عملية النقل هذه خلال دون سابق إنذار، ولم يتم سؤال السيدة أ عن التأثير المحتمل لهذا التغيير عليها وعلى عائلتها، كما أنه لم يتم تقديم أي مساعدة لها للتعامل مع هذا التغيير. فغرفتهم مليئة بالصراخ. كما أن السكن يؤثر على السلامة الجسدية والعقلية للأسرة.

قد يكون حق السيدة أ في ضرورة احترام حياتها الخاصة ومنزلها (المادة 8 من قانون حقوق الإنسان) في خطر. لا يمكن للمؤسسات العامة الإنقاذ من هذا الحق إلا إذا كان ذلك قانونيًا ومشروعًا ومعقولًا.

قد لا يكون ذلك القرار معقولًا، لأنه لم يتحدث أحد إلى السيدة أ أو عائلتها حول تأثيره المحتمل عليهم، ما هي الخيارات الأخرى المتاحة، أو المساعدة التي قد يحتاجون إليها.

يتمتع أطفال السيدة أ أيضًا بالحق في التعليم (المادة 2، الفقرة 1 من قانون حقوق الإنسان).

اضغط هنا لمعرفة المزيد عن الحق في التعليم والحقوق الأخرى من قانون حقوق الإنسان الخاص بنا.



حقوق الإنسان على الواقع



عندما وصلت السيدة م إلى بلفاست
طالبة اللجوء مع أطفالها الثلاثة، تم
وضعهم في سكن مؤقت. تدين السيدة م
وعائلتها بالإسلام.

عاشوا جميعاً في غرفة فندق صغيرة حيث كانت السيدة م تضطر إلى تغيير ملابسها
أمام أطفالها وهو أمر غير مقبول في ثقافتها، كما أن الطعام المقدم إليهم لم يكن حلالاً.
لقد كان عدم توفير الطعام والسكن المناسبين مؤلماً للسيدة م.

**"كانت الظروف صعبة للغاية. شعرنا بالتمييز ضدنا وأنه قد تم التخلي عنا وأنه لم
يكن هناك من يهتم بنا".**

قد يكون حق السيدة م بأن لا يتم التمييز ضدها (المادة 14 من قانون حقوق الإنسان)
في خطر لأنه لم يتم التعامل مع أسرتها بطريقة مختلفة نتيجة لمعتقداتهم الدينية. يمكن
إثارة هذا الأمر مع أحد الموظفين الحكوميين، إلى جانب حقهم في الحياة الخاصة والحياة
الأسرية (المادة 8 من قانون حقوق الإنسان) بسبب تداعيات ذلك على سلامة السيدة
م.

قد يكون حق السيدة م في حرية التفكير والحكم على الأشياء والمعتقد الديني (المادة 9
من قانون حقوق الإنسان) ذا صلة أيضاً.

**اضغط هنا لمعرفة المزيد عن الحق في حرية التفكير والحكم على الأشياء
والمعتقد الديني والحقوق الأخرى من قانون حقوق الإنسان الخاص بنا.**



المطالبة بحقوق الإنسان الخاصة بك

يمنحك قانون حقوق الإنسان الثقة عندما تتعامل مع المؤسسات التي تقدم الخدمات العامة. فعندما تطلب بأن تتم مراعاة حقوق الإنسان الخاصة بك فإن ما تطلبه، وبكل بساطة، هو أن تقوم تلك المؤسسة باتباع القانون. وإذا لم يتحقق ذلك، فإنه بإمكانك التقدم بدعوى قضائية إلى المحكمة القريبة من مقر إقامتك في أيرلندا الشمالية. ولكن معرفتك لما لك من حقوق ومطالبتك بها قد يساعدان على حل المشكلة دون الحاجة إلى وجود محامي.

قم بتدوين التفاصيل والمعلومات المتعلقة بالأمر أو الحالة الخاصة بك

قبل أن تقوم بإثارة أي قضية تتعلق بحقوق الإنسان، فإنه من المفيد أن تكون بحوزتك بعض الأدلة على ماهية القضية، وكم لها من وقت، ومدى تأثيرها عليك وعلى الآخرين.



قم بإثارة القضية مع تلك المؤسسة بطريقة غير رسمية

قد لا يكون الموظف في تلك المؤسسة العامة قد تنبه إلى الأثر الواقع عليك بسبب ذلك القرار، لذلك فإنه يمكنك البدء بالحديث عن الالتزامات القانونية التي يوجبها قانون حقوق الإنسان وماهي حقوقك التي تشعر بأنه يتم انتهاكها. يمكن أن يؤدي ذلك إلى الوصول إلى حل بطريقة أسرع حيث يمكنكم العمل معًا لإيجاد الحلول الأفضل.



تقديم شكوى بطريقة رسمية

إذا لم تجد إثارة المشكلة بطريقة غير رسمية نفعًا، فإنه قد يتم أخذ الشكوى المكتوبة بجدية أكثر. أذكر وبشكل واضح جدًا كيف أن هذه القضية تمس حقًا من حقوق الإنسان، واذكر المادة (المواد) من القانون التي هي عرضة للانتهاك ولماذا، واقترح ما تراه من بدائل. يوجد لدى معظم المؤسسات العامة إجراءات متبعة لتقديم الشكاوى، كما أنه يمكنك تقديم شكوى إلى إحدى الهيئات التنظيمية أو إلى مراقب المؤسسات العامة (أوميدزمان).



طلب الاستشارة القانونية

تستطيع بموجب قانون حقوق الإنسان التقدم بدعوى قضائية في أيرلندا الشمالية إذا كنت تعتقد أن حقوق الإنسان الخاصة بك قد انتهكت. فإذا لم تجد الخطوات المذكورة أعلاه نفعًا، فإنه بإمكانك التواصل مع أحد المحامين لمناقشة كيفية التقدم بالدعوى.



اضغط هنا لزيارة الصفحة الخاصة بالحصول على المساعدة (Get Help) على موقع المعهد البريطاني لحقوق الإنسان (BIHR)، للتعرف على المنظمات التي قد تكون قادرة على تقديم النصيحة والمساعدة.



هذا الدليل هو لتقديم المعلومات فقط. لا يُقصد به (ولا ينبغي استخدامه) كنصيحة قانونية أو كتوجيه قانوني. قد يكون القانون المشار إليه في هذا الدليل قد تغير منذ تاريخ نشر هذا الدليل.

© 2024 المعهد البريطاني لحقوق الإنسان (The British Institute of Human Rights). يمكن استخدام وتوزيع هذا المنشور ومحتوياته من قبل الأفراد والجماعات لأغراض نشر المعلومات والدعم والتأييد. ولا يمكن استخدامه لأي أغراض تجارية. يجب ألا يتم إجراء أي تعديل على المواد في حال النسخ غير التجاري، كما يجب أن تتم نسبتها إلى المعهد البريطاني لحقوق الإنسان، مع القيام بإبلاغنا على البريد الإلكتروني info@bihr.org.uk

المعهد البريطاني لحقوق الإنسان هو مؤسسة خيرية مسجلة (1101575) وشركة تجارية مسجلة (4978121). عنوان (BIHR, 167-169 Great Portland Street, Fifth Floor, London, W1W 5PF): الموقع المسجل (وهو غير متاح للزوار) bihr.org.uk or [@BIHRHumanRights](https://www.bihr.org.uk): كما يمكنك العثور علينا على الموقع الإلكتروني. أي (BIHR) لا يقدم المعهد البريطاني لحقوق الإنسان. info@bihr.org.uk: والاتصال بنا على البريد الإلكتروني استشارات فردية أو قانونية. للحصول على اقتراحات حول الأماكن التي قد تقدم لك مزيداً من الدعم والمساندة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.bihr.org.uk/help

نشر في تشرين الثاني "نوفمبر" 2024

